

قانون الحد من التدخين يرفع مداخيل المؤسسات السياحية 3%

على عكس بعض النظريات الاعتباطية والادعاءات التي لا تركز على أي اسس علمية، أظهرت دراسة أعدها الدكتور جاد شعبان في الجامعة الأمريكية في بيروت أن مداخيل قطاع المطاعم المقاهي والحانات والملاهي الليلية في لبنان لم تتأثر سلباً بقانون الحد من التدخين رقم 2011/174 الذي دخل حيز التنفيذ في أيلول 2012. بل على العكس فقد شهدت مداخيل القطاع ارتفاعاً لا يقل عن 3% في الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق القانون، التي سجلت أعلى نسبة إلتزام بأحكامه وصلت إلى 89%.

الدكتور جاد شعبان تناول الدراسة الإقتصادية بالتفصيل في مؤتمر صحفي نظمته "مجموعة البحث للحد من التدخين" في الجامعة الأمريكية، بالتعاون مع جمعية حياة حرة بلا تدخين، وذلك في حرم كلية العلوم الصحية في الجامعة الأمريكية في بيروت. وشرح شعبان أن الأثر الإيجابي للقانون يعود إلى إزدياد عدد رواد المؤسسات السياحية من أفراد وعائلات لتناول الطعام والشراب والسهر في بيئة نظيفة لا يلوثها التدخين، ما ساهم في تعويض جزئي عن انخفاض المداخيل الناتج عن حظر سفر السياح الخليجيين إلى لبنان.

وأكد شعبان إن "اتجاه المداخيل الفصلية يظهر ارتفاعاً قدره 27% على مدى السنوات الثلاث الماضية (من مليار و 65 مليون ليرة لبنانية عام 2010 إلى مليار و 244 مليون ليرة لبنانية عام 2012)، ما يتناقض مع ادعاءات "ثقافة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي" بأن أوضاع القطاع قد تردت خلال هذه السنوات". وأضاف أن "الاتجاه العام لايرادات القطاع كان تصاعدياً في السنوات الثلاث الماضية على الرغم من التقلبات الموسمية في المداخيل". وقارن شعبان بين الاتجاه العام للمداخيل بين الربعين الأخيرين من العام 2011 و العام 2012، مستنتجاً أن الربع الأخير (أيلول - كانون الأول) من العام 2011 شهد انخفاضاً في المداخيل مقارنةً بالربع الثالث (نيسان - آب) من العام نفسه، بينما شهد الربع الأخير من العام 2012 ارتفاعاً في مداخيل القطاع 3%، وذلك بعد حظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة ورغم الأثر السلبي الموسمي الذي عادة ما يلاحظ في مداخيل القطاع في فصل الخريف من كل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة إعتمدت على ثلاث سنوات من الجداول والبيانات الرسمية لتقييم التأثير الفوري للقانون 174 على مداخيل قطاع المطاعم والمقاهي والحانات والملاهي الليلية. فإنطلقت من الجداول الفصلية لعائدات القطاع المصرح عنها لمديرية الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية خلال سنوات 2010 و 2011 و 2012، ما يعطي تقديراً دقيقاً لمداخيل جميع المؤسسات المرخصة في القطاع. وقد تعاون الدكتور شعبان للوصول إلى هذه البيانات مع "الجمعية الإقتصادية اللبنانية" (LEA).

من جانبها طالبت نائب رئيسة "جمعية حياة حرة بلا تدخين" الاعلامية رانيا بارود بـ"عدم الصاق كل المصائب التي حلت بالقطاع السياحي من جراء الاوضاع الامنية والسياسية التي تعصف بالوطن بتطبيق القانون 174". وأكدت أن "وضع

المؤسسات السياحية كان جيد خلال الفترة التي شهدت أعلى نسبة إلتزام بالقانون 174"، مستنتجاً أن "لا حجة إذا لعدم تطبيقه". ولفنت إلى ان تراجع الانتاجية لدى بعض المؤسسات السياحية التي التزمت تطبيق القانون بعد هذه الفترة، يعود الى تفلت مؤسسات اخرى من احكامه ما يخلق منافسة غير متكافئة بين هذه المؤسسات". كما أشارت إلى أن "عدداً كبيراً من اصحاب المؤسسات السياحية اكد دعمه للقانون 174 واستمراره بتطبيقه".